

## التسرب النفطي يصل إلى السواحل السورية صور الأقمار الصناعية الأولى توضح أن التسرب النفطي بلغ الساحل السوري مما يتطلب التدخل الفوري للقيام بعمليات التنظيف البيئية

2 آب / أغسطس 2006 , أثينا/نيروبي—أدى التسرب النفطي الناتج عن الحرب في لبنان حتى الآن إلى تلوّث أكثر من 80 كلم من السواحل اللبنانية و امتد شمالاً إلى السواحل والمياه الإقليمية السورية. حيث توضح صور الأقمار الصناعية التابعة للمفوضية الأوروبية أن تسرب النفط وصل إلى المياه الإقليمية السورية و لوّث تقريباً حوالي 10 كلم من الساحل الشمالي ما بين لبنان و سوريا.

قال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أخيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، متحدّثاً من نيروبي انه "نتيجة قصف محطة الكهرباء منذ حوالي ثلاثة أسابيع تؤكد صور الأقمار الصناعية الأولية أن التسرب النفطي ينتشر بمقدار كبير لسوء الحظ، ويجب العمل على إسراع التعاون للسماح بإجراء التقييم البيئي، وذلك كي تتمكن من تحديد الأضرار البيئية والاقتصادية البعيدة المدى على الشعب اللبناني. وأصبح الآن من الضروري إضافة إلى معالجة الظروف الإنسانية الصعبة اتخاذ إجراءات فورية بيئية، حيث أن التلوث النفطي يعتبر كارثة بيئية تهدد منطقة البحر الأبيض المتوسط".

وأعلن السيد بول ميفسود من مكتب خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومقره أثينا أنه يجب أن تتوقف الأعمال العدائية من أجل ضمان الوصول الآمن إلى المناطق المتضررة.

وهناك رسالة موجهة من وزير الإدارة المحلية و البيئة السوري المهندس السيد هلال الأطرش يطلب فيها إرسال هيئات متخصصة لمراقبة النفط المتسرب على طول الخط الساحلي وفي المياه الإقليمية السورية وإرسال خبراء دوليين لتقييم تكاليف الأضرار البيئية.

كما طلب المركز الإقليمي لمواجهة الطوارئ الخاص بالتلوث البحري (REMPEC) و هو أحد مراكز النشاطات الإقليمية العاملة في البحر الأبيض المتوسط، من الحكومة القبرصية تقدير كمية تسرب النفط، من خلال البرنامج المسمى Medslik والمطور خصيصاً لشرقي البحر الأبيض المتوسط، وتحديد فيما إذا كان التسرب النفطي سوف يصل إلى سواحل مدن البحر الأبيض المتوسط الأخرى.

إن التحليل الذي اجري بواسطة مركز الدراسات البحرية في قبرص، يوضح من النتائج الأولية أن 80% من النفط المتسرب ما زال باق على طول الشواطئ بينما تبخر اقل من 20% منه.

واستجابة لطلب الدعم الذي تقدم به مركز (REMPEC) إلى الأطراف الدولية الموقعة على اتفاقية برشلونة، فقد تم تلقي ردوداً إيجابية من تسعة بلدان وهيئات دولية من أجل المساعدة وهي: الجزائر، قبرص، المفوضية الأوروبية، فرنسا، اليونان، إيطاليا، مالطا، اسبانيا، وسوريا.

كما وضعت وحدة مساعدة البحر الأبيض المتوسط (MAU) في حالة استعداد وجاهزية رسمية مع خبرائها لتقديم المساعدة للمناطق المتأثرة وذلك لتباشر عملها فور الحصول على التصريح الأمني.

ملاحظات:

(1) يمكن الحصول على صور الأقمار الصناعية من المفوضية الأوروبية (EC) وحدة الحماية المدنية من الموقع التالي:

[http://www.zki.dlr.de/applications/2006/lebanon/lebanon\\_2006\\_en.html](http://www.zki.dlr.de/applications/2006/lebanon/lebanon_2006_en.html)

فيما يتعلق بتحريك البقعة النفطية في البحر يحصل مكتب خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على صور الأقمار الصناعية من مصادر متعددة، وتعتبر نتائج صور الأقمار الصناعية المتوفرة حالياً مجرد مؤشرات أولية.

(2) المركز الإقليمي لمواجهة الطوارئ الخاص بالتلوث البحري في المتوسط (ECREMP) ومقره مالطا هو إحدى مراكز النشاطات الإقليمية والتابعة لمكتب خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وتديره المنظمة البحرية الدولية التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (PAM/UNEP) وللمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:  
"لويزا كولازيموني 30 6 949 122 746 UNEP/MAP"

ويتولى برنامج مساعدة البلدان المتوسطية مهمة بناء القدرات الوطنية الخاصة بالوقاية والمعالجة في تلك الدول، وذلك من أجل تطوير استعداداتها لمواجهة حوادث التلوث البحري وفقاً للمادة 10 من بروتوكول الطوارئ للعام 1976 والمادة 12 من بروتوكول الوقاية والطوارئ للعام 2002 من اتفاقية برشلونة.

(3) تشكل اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية في المتوسط - المعروفة أيضاً باتفاقية برشلونة - الإطار القانوني لتنفيذ خطة عمل البحر المتوسط ومقره أثينا.

وقد اعتمدت البلدان المتوسطية والمجموعة الأوروبية اتفاقية برشلونة في العام 1976 من أجل تنسيق أنشطتها واتخاذ الإجراءات المناسبة للوقاية من التلوث في البحر الأبيض المتوسط ومكافحته والقضاء عليه في سبيل تعزيز البيئة البحرية والساحلية المتوسطية الآمنة من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.